

مصر تتحد في مواجهة الإرهاب والفاشية الدينية



ولذلك فقد اتجهوا بسرعة جنونية نحو الانتحار السياسي، على نحو توقعه الكثيرون من خصومهم. ويرى بعض المراقبين أن مصر مقدمة على أيام عصيبة قد تواجه فيها صعوبات جمة في التخلص من نظام «جماعة الإخوان» وحكم «المخلوع» وذلك نتيجة خطط التمكين والإخوة التي مارسها على مدى عام كامل، ومع إدراك حجم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تأييداً لحكم الإخوان، الذين كان وصولهم إلى حكم مصر نتيجة اتفاقات وترتيبات مع الإدارة الأمريكية ومساندة من الدول الأوروبية، إلا أن الثقة نعم الشعب المصري في قدرة وتصميم جيش مصر وجهاز الأمن والشرطة على تخليص البلاد من بؤر العنف والإرهاب الإخوانية طال الزمن أو قصر.

«الإخوان» ينتحرون سياسياً ويتعهدون سيناريو «الأرض المحروقة»

وببقى التحدي الكبير الآن أمام المصريين هو ضرورة التوافق الوطني على تنفيذ الخريطة السياسية الجديدة في مصر ما بعد 30 يونيو وهبة الشعب في 26 يوليو، والاتفاق على وضع «جماعة الإخوان» وضرورة الفصل بين توجهاتها السياسية والدعوية على طريق ما يتردد الآن بالعمل على حلها بعد ما وضعت نفسها في خانة العمل الإرهابي وخطابهم الطائفي في بلد عرفت عبر تاريخها الطويل بالتنوع وتعايش المجموعات السكانية المختلفة.. فالتطرف والخطاب الطائفي يناقضان التعددية وبالتالي كفيلاً يتمزق النسيج المجتمعي وهو ما لم ولن يقبل به الشعب المصري بمختلف فئاته وتنوعاته كونه يمس أعظم سماته التي عُرف بها في تاريخه العريق.

الجماعة لن تتوقف بغض اعتصامات «رابعة والنمضة» وغيرها في بقية المحافظات، بل كما وضع خلال الأيام الماضية بل ستتواصل أعمالهم الهجومية لاستهداف أفراد القوات المسلحة والأمن والمدنيين وحرق المنشآت والكنائس والعمل على تعطيل حركة الحياة بالقاهرة وكافة محافظات مصر، وهو الأمر الذي دفع الحكومة بالإسراع لإصدار قرار حظر التجول لمواجهة تلك الهجومية المسعورة للجماعة.

ويذهب كتاب ومحللون إلى أن جماعة الإخوان لا ترى ما حدث صراعاً سياسياً تحول لمواجهة دامية نتيجة إصرارهم على رفض الحلول السلمية، لكنها «المحنة الرابعة».. فقد كانت محتتمهم الأولي باغتيال النقراشي فانتقم البوليس الملكي بتصفية المؤسس حسن البناء، والمحنة الثانية كانت عام 1954م عقب محاولة اغتيال الزعيم جمال عبدالناصر في المنشية بتواطئهم مع الاستعمار البريطاني، ثم جاءت قضية سيد قطب منظر الجماعة الأشهر وأستاذ مرشدها محمد بدیع عام 1966م، وصولاً للمحنة الرابعة 2013م بعدما أضاعوا فرصة تاريخية عقب وصول مرشحهم للرئاسة، لكن سياسات الجماعة والرئيس المعزول الفاشلة وسعيهم للتفوق على مؤسسات الدولة السيادية، دفعت الشعب المصري للثورة في 30 يونيو احتجاجاً على ممارساتهم ما دفع الإخوان لجعل الفوضى هي البديل لاستمرارهم بالسلطة

95 قتيلاً و596 مصاباً في القاهرة والبقية توزعت على عدد من محافظات البلاد. ومنذ أن قرر الشعب المصري وقواته المسلحة إنهاء حكم وعزل الرئيس محمد مرسي، أصرت هذه الجماعة على سيناريو ما يعرف بـ«الأرض المحروقة» فضلاً عن رفض جميع الوساطات المصرية والأجنبية، كما أصرت أيضاً على مواجهة الخطأ الأمنية لفض اعتصامي «رابعة والنمضة» لكنها فشلت وتوجهت الجماعة للقيام بعمليات تفجير منشآت عامة وحرق العديد من الكنائس ضمن مخططهم المعروف بـ«الأرض المحروقة» الذي يستهدف جر أكبر الدولة العربية المحورية للحرب الأهلية والطائفية..

وفي الأثناء هرب قادة الجماعة بعدما دفعوا بأنصارهم المغرور بهم، ولا تزال قوات الأمن تلاحقهم خاصة بعد توافر معلومات بأنهم يسعون لتنفيذ سلسلة اغتيالات وتفجيرات لتدخل مصر موجة جديدة من العنف والفوضى -كما حدث في السبعينيات- يؤكد ذلك ما عثرت عليه أجهزة الأمن من وثائق تضم قوائم اغتيالات تشمل قادة الجيش والأمن والساسة والإعلاميين وغيرهم.. فضلاً عن مخططات لاستهداف منشآت حكومية وكنائس، كما يسعى القادة الهاربون لتنفيذ عمليات خطيرة في سيناء وتعطيل الحركة بقناة السويس.

ويرى محللون أن المواجهات الدموية وعمليات القتل التي تقوم بها

على المصريين التخلص من «فلول المخلوع مرسي» ورسم خريطة سياسية جديدة

وأكدت الرئاسة المصرية في مؤتمر صحفي مساء «السبت» عقده مصطفى حجازي مستشار رئيس الجمهورية، أن ما يشهده الشارع المصري ليس مقبولاً على الإطلاق وأن هناك محاولات لإثارة الرعب بين المواطنين وليس خلافاً سياسياً. وأن الرئاسة المصرية والحكومة تتعهد أمام الشعب المصري بأن تلتزم تجاه خارطة الطريق بعدما خرج المصريون وأعطوها تفويضاً من أجل مستقبل أفضل.

وواصلت رئاسة الجمهورية المصرية مواقفها الصارمة والحازمة في مواجهة جماعة الإخوان الإرهابية التي عاثت في الأرض فساداً منذ خلع الرئيس مرسي بعد فشلهم الذريع في قيادة البلاد والانصراف إلى أخوة الدولة وإقصاء كل من لا ينتمي لتيار هم العدائي المتطرف، وصولاً إلى عمليات فض اعتصاماتهم في «رابعة والنمضة» وغيرها من الاعتصامات في مختلف محافظات البلاد.

وجاءت التأكيدات الرئاسية متطابقة مع آراء وتطلعات غالبية الشعب المصري بأن ما يحدث من جماعة الإخوان حرباً من قوى متطرفة تستهدف الشعب ومقدراته وأمنه واستقراره. يومي «الجمعة والسبت» أوقعت أكثر من 150 قتيلاً و1330 مصاباً منها

فيما المنظمات والبرلمانات العربية تطالب بادراج «الجماعة» في قائمة الارهاب

مصر تبدأ بالإجراءات القانونية لحل الإخوان



باعتبار جماعة الإخوان جماعة إرهابية لأنها تنفذ المخططات الإرهابية لتنظيم القاعدة في مصر. ودعت المنظمة - في بيان أصدرته عقب اجتماعها الطارئ - السبت كافة دول العالم وخاصة أمريكا وتركيا بعدم دعم الإرهاب المتمثل في جماعة الإخوان، ووجهت الشكر للدول العربية المؤيدة لمصر في موقفها من محاربة الإرهاب المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين، وخصت خادم الحرمين الشريفين، والشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات، والشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، والملك عبد الله الثاني عاهل الأردن، وجددت المنظمة استنكارها الشديد للموقف القطري الداعم للجماعة الإرهابية وتدخلها في الشأن المصري.

وأضاف أن الحكومة المصرية لن تجري حواراً مع من وصفهم بأن "أيديهم ملوثة بالدماء"، ومع من "رفع السلاح في وجه الدولة وأهدر القانون". وقال إن مهمة حكومته "ليست أمنية، بل نقل الدولة إلى الحياة الديمقراطية. من جانبه شدد الدكتور احمد البرعي، وزير التضامن الاجتماعي المصري، بأن قرار حل جماعة الإخوان المسلمين أصبح واجباً طبقاً للقانون؛ وذلك بعد تورطهم في أعمال إرهابية، وأكد البدء في اتخاذ الإجراءات القانونية لحل الجماعة، كما أن الوزارة لها الحق قانوناً بحلها بعد حل مجلس الشورى، وتعطيل الدستور وعلى ذات الصعيد طالبت منظمة الشعوب والبرلمانات العربية برئاسة الدكتور عبد العزيز عبد الله الرئيس عدلي منصور والإدارة المصرية

واعتبارهم كإرهابيين نظراً لما يقترفونه من أعمال مخالفة للدين والقوانين الإنسانية.. وهو التوجه الذي يبدو قيد التنفيذ في القريب العاجل خصوصاً في مصر وسوريا ولبنان ودول الخليج والجزائر وجيبوتي وغيرها.. في الوقت الذي ترشح تونس وليبيا واليمن للحاق بهذا الركب في القريب العاجل. وبهذا الخصوص اقترح رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي، السبت، حل جماعة الإخوان المسلمين "بشكل قانوني"، وقال إن الحكومة تبحث الاقتراح حالياً. وقال الببلاوي في تصريحات للصحفيين: "إن ما جرى في رابعة والنمضة ليس اعتصامات، وإنما تهديد للأمن، وإن آخر ما أردناه هو فض الاعتصامات بالقوة".

وفي الوقت الذي تتواصل ردود الأفعال العربية والدولية المؤيدة لموقف خادم الحرمين الشريفين إزاء الأحداث في مصر والرافضة التدخل في شؤونها الداخلية، وحققها في التصدي للإرهابيين والحاقدین في الوقت ذاته يتزايد الضغط باتجاه حظر عمل جماعة الإخوان المسلمين في العديد من الدول العربية

> يواجه التنظيم العالمي للإخوان المسلمون مستقبلاً مجهولاً على إثر التداعيات الخطيرة والأعمال الإرهابية التي ينفذونها في مصر وعدد من الدول العربية وما أفرزته من ردود أفعال عربية رسمية وشعبية غاضبة إزاء ما اقترفه من جرائم في مصر وغيرها من الدول العربية لخدمة أجندة خارجية.